

الى السيد وزير الداخلية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

تيسير مساطر تصرف الملاك في عقاراتهم بإقليم بولمان

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

السيد الوزير المحترم؛

نتوجه إليكم بهذا السؤال البرلماني، وبنفس صيغته إلى السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، طبقاً لاختصاصات هذين القطاعين الحكوميين:

من المعلوم أن دستور المملكة المغربية، في الفصل 35، يضمن حق الملكية، والذي من بين تجلياته وموِّدياته الحق في التصرف في العقارات المملوكة للأشخاص بالبيع أو الكراء أو السكن أو غير ذلك.

في هذا السياق، نُثِيرُ معكم، السيد الوزير المحترم، ما صار يجري في إقليم بولمان من تَوَاقُر الحالات التي باتت يتعدَّرُ فيها على مواطنات ومواطنين التصرُّفُ في عقاراتهم بالبيع أو السكن، وتشمل هذه الحالات أراض غير مبنية وكذا عقارات مبنية.

إن هذه الظاهرة، تنضافُ إليها ظاهرة أخرى هي الانخفاض الكبير في تمتيع عددٍ من الأسر التي تعمَدُ إلى بناء مساكنها الذاتية من رُخص السكن (تقريباً حسب ما تتوفر عليه من معلومات، نزل الرقم من نحو 500 رخصة سكن سنوياً إلى ما يناهز فقط 50 رخصة سكن في إحدى جماعات إقليم بولمان).

هذا الواقع، المُتَّسِم بهذه التظاهرات، يبدو أنه مرتبط بإشكاليات تَعَقُّد المساطر والإجراءات، حتى بالنسبة للعقارات المُحَفَظَة، كما أنه مرتبط بتعدد وتَعَقُّد الأنظمة العقارية وبالطبيعة القانونية الأصلية للعقارات المعنية. وهو ما يؤدي إلى عرقلة التصرف بالبيع، خاصة بالنسبة لأسر تكون مضطرة تحت ضغط الحاجة لذلك. كما يؤدي هذا الواقع إلى تضيق فرص الاستثمار بالنسبة للخواص، وأنتم تعلمون بأن تَوَفُّر العقار هو أحد الشروط الأساسية لجذب الاستثمار لا سيما في مناطق وأقاليم نائية وذات خصائص تنموي كبير ومتراكم، كما هو الشأن بالنسبة لإقليم بولمان.

على هذه الأسس، نُسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول الإجراءات التي سوف تتخذونها، من أجل تبسيط وتيسير مساطر تمكين الأسر من الشروط اللازمة لئتاح لها فرصة التصرف في عقاراتها بحرية عن طريق البيع أو السكن غيرهما، وأساساً في إقليم بولمان؟

وتقبلوا، السيد الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

رشيد حموني